الأمم المتحدة

S/PRST/2006/52



Distr.: General
12 December 2006
Arabic
Original: English

بيان رئاسي من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٥٥٨٦، المعقودة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ في سياق نظر المجلس في البند المعنون ”الحالة في الشرق الأوسط“ أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

”يشير مجلس الأمن إلى قراراته السابقة بشأن لبنان، وبخاصة القرارات ١٧٠١ (٢٠٠٦)، و ٤٢٥ و ٤٢٦ (١٩٧٨)، و ٥٢٠ (١٩٨٢)، و ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، فضلا عن بيانات رئيسه بشأن الحالة في لبنان، ولا سيما البيانين المؤرخين ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/43) و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/46).

”ويكرر مجلس الأمن من جديد دعمه الكامل لحكومة لبنان الشرعية والمنتخبة ديمقراطيا، ويدعو إلى الاحترام التام للمؤسسات الديمقراطية في البلد، بما يتفق مع الدستور، ويدين أي جهود لزعزعة استقرار لبنان ويدعو مجلس الأمن جميع الأحزاب السياسية اللبنانية إلى تحمل المسؤولية واللجوء إلى الحوار من أجل منع أي تدهور للحالة في لبنان. ويؤكد مجلس الأمن من جديد تأييده القوي لسلامة أراضي لبنان وسيادته ووحدته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليا وتحت السلطة الوحيدة والحصرية لحكومة لبنان. ويكرر مجلس الأمن مجددا دعوته لجميع الأطراف المعنية إلى التعاون الكامل والعاجل مع مجلس الأمن من أجل التنفيذ التام لجميع القرارات المتصلة بإعادة السلامة الإقليمية للبنان وسيادته الكاملة واستقلاله السياسي.

”ويرحب مجلس الأمن برسالة الأمين العام الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (S/2006/933)، وبتقريريه السابقين

المؤرخين ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦ (S/2006/670) و ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ (S/2006/730) بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

”ويدعو مجلس الأمن إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ويحث جميع الأطراف المعنية على التعاون التام مع مجلس الأمن والأمين العام من أجل تحقيق هذا الهدف.

”ويرحب مجلس الأمن بما بينه الأمين العام من استمرار التزام حكومة لبنان وحكومة إسرائيل بجميع جوانب تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ويحث كلا من الحكومتين على الوفاء التام بالتزامهما وبمواصلة جهودهما من أجل تحقيق وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل على النحو المتوخى في القرار.

”ويلاحظ مجلس الأمن التقدم المهم الذي تحقق نحو تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وبخاصة من خلال وقف الأعمال العدائية والسحب الوشيك لجميع القوات الإسرائيلية من الجنوب اللبناني ونشر القوات المسلحة اللبنانية في جنوب البلد لأول مرة خلال ثلاثة عقود، الذي اقترن في الوقت نفسه بنشر ٠٠٠ ١٠ جندي حتى الآن من قوة الأمم المتحدة المؤقتة المعززة في لبنان.

”ويرحب مجلس الأمن بالمحافظة على وقف الأعمال العدائية منذ ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦، ويؤيد العمل الذي تقوم به قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، بالاشتراك مع الأطراف، من أجل استكمال الانسحاب الإسرائيلي من المنطقة المتبقية داخل لبنان ووضع ترتيبات أمنية مؤقتة لجزء قرية الغجر الواقع داخل الأراضي اللبنانية، ويلاحظ بإيجابية قرار مجلس الوزراء الإسرائيلي في هذا الصدد، ويتطلع إلى تنفيذه في وقت مبكر.

”ويثني مجلس الأمن على حكومة لبنان لبسط سلطتها على أراضيها، ولا سيما في الجنوب، ويشجعها على مواصلة جهودها في هذا الصدد، بما في ذلك من خلال تعزيز قدراتها على طول حدودها وممارسة احتكارها استخدام القوة في كامل أراضيها وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد دعمه الكامل لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ويتطلع إلى استكمال انتشارها في وقت مبكر من العام المقبل على النحو المتوخى في رسالة الأمين العام. ويعرب المجلس عن تقديره العميق للدول الأعضاء التي أسهمت في قوة الأمم المتحدة في لبنان في الماضي ومنذ اعتماد القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ويحيط

علما بإنشاء الخلية العسكرية الاستراتيجية المكرسة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بمقر الأمم المتحدة.

”ومجلس الأمن، إذ يعرب عن عميق قلقه لاستمرار الانتهاكات الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني، يناشد جميع الأطراف المعنية احترام وقف الأعمال العدائية والخط الأزرق بكامله، والامتناع عن أي عمل استفزازي والامتثال التام لالتزاماتها باحترام سلامة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وأفراد الأمم المتحدة الآخرين، بما في ذلك عن طريق تفادي أي إجراء يعرض أفراد الأمم المتحدة للخطر وبكفالة تمتع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بحرية الحركة الكاملة في جميع أنحاء منطقة عملها.

”ويكرر مجلس الأمن، في هذا الصدد، تأكيد قلقه العميق إزاء التقارير الأخيرة، التي لم يتأكد من صحتها، بشأن عمليات نقل غير مشروع للأسلحة إلى داخل لبنان. ويرحب بالخطوات الأولية التي اتخذتها حكومة لبنان، ولا سيما نشر ٨ ٠٠٠ جندي على طول الحدود، من أجل منع نقل الأسلحة تمشيا مع القرارات ذات الصلة، ويكرر من جديد مطالبته الحكومة السورية باتخاذ تدابير مماثلة من أجل تعزيز الرقابة على الحدود.

”ومجلس الأمن، إذ يضع في اعتباره الاستنتاجات التي توصل إليها فريق خبراء شرطة الحدود الذي أوفده الأمين العام بناء على طلب من حكومة لبنان، يدعو الأمين العام إلى إجراء تقييم عمليات تقنية مستقلة أخرى للحالة على طول الحدود وتقديم تقرير إلى المجلس عن أي استنتاجات وأي توصيات أخرى في هذا الصدد.

”ويدعو كذلك المجلس سائر الدول الأعضاء إلى النظر في إمكانية تقديم مساعدة ثنائية إلى حكومة لبنان من أجل تعزيز قدراتها الأمنية على الحدود، على النحو الذي أوصى به الأمين العام.

”ويحث مجلس الأمن جميع الدول الأعضاء، ولا سيما في المنطقة، على اتخاذ جميع التدابير الضرورية لتنفيذ الفقرة ١٥ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) تنفيذا كاملا، بما في ذلك الحظر على الأسلحة، ويعرب عن عزمه على اتخاذ خطوات أخرى لبلوغ الأهداف الواردة في هذه الفقرة.

”ويرحب مجلس الأمن بالخطوات المحددة التي اتخذتها حكومة لبنان، بمساعدة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، من أجل إنشاء منطقة خالية من أي أفراد

مسلحين أو عتاد أو أسلحة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني، فيما عدا ما هو تابع لحكومة لبنان ولقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، ويدعو حكومة لبنان إلى تعزيز جهودها الرامية إلى تحقيق ذلك. ويكرر المجلس تأكيد نداءه من أجل تسريح جميع المليشيات والجماعات المسلحة في لبنان ونزع أسلحتها.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه العميق إزاء وجود أعداد كبيرة جدا من الذخائر غير المنفجرة في جنوب لبنان، بما في ذلك الذخائر العنقودية. ويأسف المجلس لموت وجرح العشرات من المدنيين، والعديد من العاملين في مجال الألغام بسبب هذه الذخائر منذ وقف الأعمال العدائية. ويرحب المجلس باستمرار مساهمة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في عمليات إزالة الألغام، ويشجع على تقديم المزيد من المساعدة في أعمال إزالة الألغام من جانب الأمم المتحدة إلى حكومة لبنان لدعم مواصلة تنمية قدراتها الوطنية في مجال الألغام ولإزالة التهديد الناجم عن الألغام المتبقية/الذخائر غير المنفجرة في الجنوب على السواء، ويثني المجلس على البلدان المانحة لدعمها لهذه الجهود بتقديم المساهمات المالية والعينية ويشجع على تقديم المزيد من المساهمات الدولية ومد يد التعاون العملي.

”ويعيد مجلس الأمن التأكيد على الحاجة الماسة إلى إطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين المختطفين دون أية شروط.

”ويشجع مجلس الأمن كذلك الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية عاجلة لمسألة السجناء اللبنانيين المحتجزين في إسرائيل.

”ويثني مجلس الأمن على جهود الأمين العام والميسر الذي يعمل معه من أجل تحقيق هذه الغاية ويدعو جميع الأطراف المعنية إلى مساندة تلك الجهود.

”ومجلس الأمن، إذ يضع في اعتباره الأحكام ذات الصلة للقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، و ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ولا سيما فيما يتعلق بترسيم الحدود السورية – اللبنانية، يحيط علما مع الاهتمام بقيام الأمين العام بتعيين رسام خرائط أقدم من أجل استعراض المواد ذات الصلة ووضع تعريف إقليمي دقيق لمنطقة مزارع شبعا.

”ويحيط مجلس الأمن علما مع التقدير بالعملية التي بدأها الأمين العام من أجل دراسة الآثار المتعلقة برسم الخرائط والآثار القانونية والسياسية للاقتراح الوارد في خطة النقاط السبع المقدمة من حكومة لبنان ويتطلع إلى مزيد من التوصيات منها بشأن هذه المسألة في أوائل العام المقبل.

”ويدعو مجلس الأمن المجتمع الدولي إلى تقديم مساعدات مالية عاجلة إلى حكومة لبنان بصورة عاجلة من أجل دعم القيام بعملية وطنية مبكرة للإنعاش والتعمير. ويعرب المجلس عن تقديره للدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومة الدولية والإقليمية وغير الحكومية التي قدمت ولا تزال تقدم المساعدة إلى شعب وحكومة لبنان، ويتطلع إلى نجاح المؤتمر الدولي الذي سيعقد في باريس في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ من أجل مساندة لبنان.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد دعمه الكامل لجهود الأمين العام وتفانيه في تيسير تنفيذ جميع أحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والمساعدة في تنفيذها ويطلب إلى الأمين العام تقديم تقارير على أساس فصلي عن تنفيذ هذا القرار، وبخاصة عن أي تقدم جديد يحرز نحو تحقيق وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل“.